مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم
الإنسانية
الإصدار العشرون
المجلد (٦) العدد (٣)
٢٠٢٥ (١-٢٢)

DOI: https://doi.org/10.63085/mejsp/856403

المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة والالتزامات الطوعية: دولة قطر نموذجاً

سندرة معلى

باحثة دكتوراه في العلاقات الدبلوماسية، قسم العلاقات الدولية،

جامعة الشعب الصينية ببكين،

أستاذة متعاقدة بالمعهد العالي للغات بتونس، قسم اللّغة الصينية.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٩ أغسطس ٢٠٢٥م

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الملخص

يُسلّط هذا البحث الضوء على دور المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF) بوصفه المنصة المركزية للأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة (SDGs)لعام ٢٠٣٠، حيث يشكّل أداة فعّالة لتقييم التقدم المحرز، وتحديد التحديات، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وفي قلب آليات المنتدى، تأتي المراجعات الوطنية الطوعية (VNRs) التي تُقدَّم من قبل الدول الأعضاء طوعًا لعرض تقدمها الوطني، وتبادل الخبرات والتحديات، ما يسهم في ترسيخ الشفافية وتحفيز الحوار متعدد الأطراف. ويبرز البحث الدور المحوري لهذا المنتدى في تبادل الخبرات الدولية، ورصد التحديات المشتركة، وتعزيز الشراكات العالمية من أجل دفع مسار التنمية المستدامة قدماً. كمل يركز البحث على نموذج دولة قطر في هذا الإطار، إذ قدمت قطر تقارير وطنية طوعية أعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠٢١، و2025 عكست من خلالها جهودها في دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. كما سلطت هذه التقارير الضوء على إنجازات ملموسة في مجالات التعليم، الصحة، البيئة، والاقتصاد، إلى جانب إبراز نجاح قطر في تحسين جودة الحياة، وتنويع اقتصادها، وتعزيز حضورها في المبادرات الدولية. وأخيراً، يناقش البحث الآفاق المستقبلية من خلال تحليل التحديات التي لا تزال قائمة مثل التغير المناخي، الأمن الغذائي، والاعتماد على الطاقة الأحفورية، مع استشراف الفرص المتاحة أمام دولة قطر لتعزيز مكانتها كدولة رائدة في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF)، أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، المراجعات الوطنية الطوعية(VNRs) ، رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التحديات والآفاق.

Abstract

This study explores the United Nations High-Level Political Forum

(HLPF) as the primary mechanism for monitoring the implementation of the Sustainable Development Goals (SDGs). The forum serves as an annual platform where member states review their progress through the submission of Voluntary National Reviews (VNRs). It underscores the forum's pivotal role in facilitating the exchange of international expertise, identifying shared challenges, and fostering global partnerships to advance the sustainable development agenda. The research particularly highlights the case of the State of Qatar, which submitted its Voluntary National Reviews in 2017, 2018, 2021 and 2025. These reports reflect Qatar's efforts to integrate the SDGs within the framework of Qatar National Vision 2030 and showcase notable achievements in education, health, environmental sustainability, and economic diversification. Furthermore, the findings emphasize Qatar's success in enhancing the quality of life, diversifying its economy, and strengthening its engagement in international initiatives. Finally, the study examines prospects up to 2025, analyzing persisting challenges such as climate change, food security, and reliance on fossil fuels, while highlighting the opportunities available for Qatar to further consolidate its position as a leading nation in advancing sustainable development on both regional and global scales.

Keywords: High-Level Political Forum (HLPF), Sustainable Development Goals (SDGs), Voluntary National Reviews (VNRs), Qatar National Vision 2030, Challenges and prospects.

*** المقدمة**

يتناول القسم الأول من البحث استعراض الإطار العام للمنتدى، وظروف نشأته، وآليات عمله، لاسيما في ظل التحديات العالمية المتسارعة، وأهمية دوره في تقييم التقدم الجماعي، كما تم تحليل إحدى أبرز أدوات المنتدى، وهي المراجعات الوطنية الطوعية(VNRs) التي تقدمها الدول بهدف عرض إنجازاتها وتحدياتها في تنفيذ الأجندة الأممية.

أما في القسم الثاني من البحث، تم تسليط الضوء على تجربة دولة قطر في هذا المجال، باعتبارها من الدول التي قدمت مراجعات طوعية متقدمة، ونجحت في دمج أهداف التنمية المستدامة في سياساتها الوطنية، خاصة من خلال مواءمتها مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وقد تم توثيق الجهود التي بذلتها الدولة في مختلف القطاعات ومدى نجاح هذه الالتزامات الطوعية في تعزيز جودة الحياة وتحقيق التنويع الاقتصادي، مع إبراز التحديات التي واجهتها الدولة خلال هذه المسيرة.

ويختتم البحث باستشراف الآفاق المستقبلية لعام ٢٠٢٥، متناولًا التحديات التي لا تزال قائمة مثل التغير المناخي والأمن الغذائي والاعتماد على الطاقة الأحفورية،

والفرص المتاحة أمام قطر لتعزيز مكانتها الدولية كمثال رائد في مجال التنمية المستدامة.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالعودة الى الوثائق و البيانات الرسمية المتوفرة من قبل منظمة الامم المتحدة و الوكالات التابعة لها فضلا عن المعلومات الرسمية التي اوردتها وزارات مختلفة من دولة قطر. أما اختيار دولة قطر كنموذج فيعود بالأساس إلى كون هذه الدولة مثلت نموذجا متكاملا في مواءمة أهدافها التنموية الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة و رؤية منظمة الامم المتحدة ٢٠٣٠ رغم حداثة عهد دولة قطر بالتخطيط الاستراتيجي عموما مقارنة بدول اخرى من العالم العربي، ومن الصعوبات التي واجهت إعداد هذا البحث، ندرة الدراسات العربية المتخصصة حول المنتدى وآلياته، ما استدعى الاعتماد على تقارير رسمية صادرة عن الأمم المتحدة، والمقالات العلمية الحديثة، وأبحاث منشورة بلغات أجنبية، الأمر الذي تطلب جهداً إضافياً في الترجمة والتحليل.

*** تعريف المنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF)**

١- نظرة تاريخية على المنتدى: يُعدّ المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF) المنصة المركزية للأمم المتحدة للمتابعة والاستعراض الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة (SDGs). جاء إنشاء المنتدى في عام ٢٠١٢ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨٨/٦٦،[١] ليحل محل لجنة التنمية المستدامة التي كانت قائمة منذ عام ١٩٩٢. ويعكس هذا التحول إدراكًا متزايدًا للحاجة إلى آلية أكثر قوة وشمولية للإشراف على تنفيذ أجندة التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥. ففي عام ٢٠١٢ اجتمع رؤساء الدول والحكومات وممثلون رفيعو المستوى في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) [٢] بمشاركة كاملة من المجتمع المدني، من أجل تجديد الالتزام بالتنمية المستدامة وضمان تعزيز مستقبل مستدام اقتصاديًا واجتماعيًا، وبيئيًا لكوكبنا، وللأجيال الحالية، والمستقبلية. وقد تقرر إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى عالمي الطابع وحكومي التمثيل، يستند إلى نقاط القوة والخبرات والموارد وآليات المشاركة الشاملة التي كانت تتبعها لجنة التنمية المستدامة، من أجل متابعة تنفيذ التنمية المستدامة. وبناءً عليه، تم إطلاق عملية تفاوض حكومية دولية تحت إشراف الجمعية العامة للأمم

[١] الأمم المتحدة. قرار اتخذته الجمعية العامة: ٨٤ – نقرر إنشاء منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى، بالاستفادة من مواطن القوة لدى لجنة التنمية المستدامة ومن تجاربها ومواردها وطرائق مشاركتها، ليحل محل اللجنة في وقت لاحق. ويتولى المنتدى السياسي رفيع المستوى متابعة تطبيق مفهوم التنمية المستدامة، وينبغي أن يتجنب التداخل مع الهياكل والهيئات والكيانات القائمة بطريقة فعّالة من حيث التكلفة. A/RES/66/288

[٢] مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) هو أحد الأعضاء الرئيسيين الستة في النظام الأممي، ويُعتبر المنصة المركزية لتنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية للأمم المتحدة.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعروف بـ "ريو+٢٠"، هو مؤتمر دولي عُقد في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيو 2012 احتفالا بالذكرى العشرين لمؤتمر الأرض الأول الذي عُقد في نفس المدينة عام ١٩٩٢. جمع المؤتمر قادة العالم، ورؤساء الدول والحكومات، وممثلي الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، من أجل تجديد الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة.

المتحدة لتحديد شكل وتنظيم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ويجتمع المنتدى سنويًا تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي[1] (ECOSOC) لمدة ثمانية أيام في شهر يوليو، ويتضمن ذلك جزءًا وزاريًا يمتد لثلاثة أيام. وكل أربع سنوات، يجتمع المنتدى تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة على مستوى رؤساء الدول والحكومات لمدة يومين في شهر سبتمبر، مما يوفر منصة للمناقشات رفيعة المستوى حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقديم التوجيه السياسي اللازم.

ويعرض الجدول اسفله تسلسلًا زمنيًا لأبرز محطات المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة (HLPF) منذ إنشائه في عام ٢٠١٢ بموجب قرار مؤتمر "ريو+٢٠"، وحتى الاجتماعات المستقبلية المتوقعة في عام ٢٠٢٧. ويوضح الجدول تطور المنتدى من مرحلة التأسيس، مروراً باعتماد أجندة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، إلى تنظيم الاجتماعات السنوية تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإيكوسوك (ECOSOC) والجمعية العامة للأمم المتحدة. كما يتناول كيفية تأقلم المنتدى مع التحديات العالمية مثل جائحة كوفيد-١٩، وتركيزه على تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال المراجعات الوطنية الطوعية والاستعراضات الدورية رفيعة المستوى.

السنة	الحدث	التفاصيل
2012	التأسيس	اعتمد مؤتمر "ريو+٢٠" قرار إنشاء المنتدى كبديل للجنة التنمية المستدامة.
2013	الاجتماع الأول	عقد أول اجتماع رسمي للمنتدى تحت رعاية الجمعية العامة.
2015	اعتماد أهداف التنمية المستدامة	تبنت الدول الأعضاء "أجندة ٢٠٣٠" و١٧ هدفًا للتنمية المستدامة.
2016	أول منتدى بعد أجندة ٢٠٣٠	بداية الاجتماعات السنوية تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
2019	أول اجتماع رفيع المستوى (رؤساء الدول)	عقد المنتدى للمرة الأولى تحت رعاية الجمعية العامة.
2020	استمرار الاجتماعات السنوية	بالرغم من جائحة كوفيد-١٩، عقد المنتدى افتراضيًا.
2021	مراجعة تأثير الجائحة	ركّز على التعافي من كوفيد-١٩ وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
2023	ثاني منتدى على مستوى رؤساء الدول	عقد الاجتماع الرباعي الثاني تحت رعاية الجمعية العامة.
2024	المنتدى السنوي	استعراض أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة وتقديم المراجعات الوطنية الطوعية.
2025	المنتدى السنوي	عقد في يوليو ٢٠٢٥ تحت رعاية الإيكوسوك.
2027	الاجتماع الرباعي الثالث	من المتوقع عقده على مستوى رؤساء الدول تحت رعاية الجمعية العامة.

جدول رقم (1): من إعداد الباحث، يبرز التطور الزمني للمنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة 2012–2027.

٢- أهدافه ووظائفه الاساسية: يتمثل الهدف الرئيسي للمنتدى السياسي رفيع المستوى في تقديم التوجيه والقيادة السياسية بشأن تنفيذ خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى متابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. كما يعمل المنتدى على تعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول، ويساعد في تحديد التحديات والثغرات في تنفيذ الأهداف، مع تقديم حلول مبتكرة لمعالجتها. كما يسعى المنتدى إلى تعزيز الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

ويمثل المنتدى السياسي رفيع المستوى أحد أهم الآليات الأممية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار أجندة ٢٠٣٠. فهو يشكل منصة حوار عالمية تجمع بين الدول الأعضاء لمناقشة التحديات والفرص التي تواجه

مسار التنمية المستدامة، مع العمل على تعزيز الحلول المبتكرة وتبادل أفضل الممارسات. كما يعتمد المنتدى على اجتماعات سنوية ورفيعة المستوى لضمان التقييم المستمر للتقدم المحرز وتنسيق الجهود الدولية نحو تحقيق الأهداف المشتركة. ويوضح المخطط المرفق بصورة مبسطة الدور المتكامل الذي يقوم به المنتدى من خلال تركيزه على أربعة محاور رئيسية: وضع إطار عمل لتحقيق الأهداف، تبادل الخبرات والممارسات، معالجة التحديات وتعزيز الحلول، وتحقيق التنمية المستدامة العالمية كغاية نهائية. وبالتالي، تعكس هذه الصورة بصريًا الأساس الذي يقوم عليه المنتدى السياسي رفيع المستوى في دعم الجهود الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

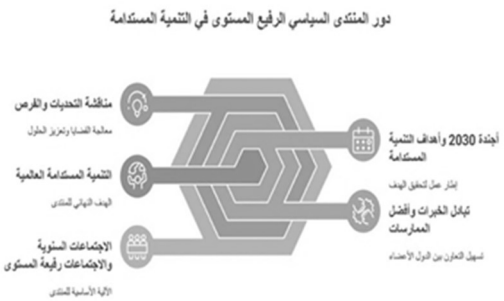

شكل رقم (1): من إعداد الباحث، بالاعتماد على تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة.[1]

أما من حيث الوظائف، فيُعقد المنتدى سنويًا تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ويُعقد كل أربع سنوات تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويُعتبر منصة محورية وذات أهمية بالغة في الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وأجندة ٢٠٣٠. تتجلى أهميته في عدة جوانب رئيسية: –

١- المنصة المركزية للمتابعة والاستعراض: يُعتبر المنتدى الآلية الرئيسية للأمم المتحدة لمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. يوفر هذا الاستعراض المنتظم فرصة للدول لتقديم تقاريرها الطوعية الوطنية (VNRs)، والتي تُعد أداة أساسية لتقييم الإنجازات وتحديد التحديات.

٢- القيادة السياسية والتوجيه: يوفر المنتدى قيادة سياسية رفيعة المستوى، حيث يجمع رؤساء الدول والحكومات والوزراء لمناقشة القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة. تُصدر عن المنتدى إعلانات وتوصيات سياسية تهدف إلى توجيه الجهود العالمية والمحلية نحو تحقيق الأهداف.

٣- تعزيز المساءلة والشفافية: من خلال عملية المراجعات الوطنية الطوعية، يُعزز المنتدى مبادئ المساءلة والشفافية. فالدول تُقدم تقارير علنية حول تقدمها، مما يسمح بتقييم الأداء وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول.

٤- تعبئة الشراكات والتعاون: يُعد المنتدى ملتقى لأصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. يتيح هذا التجمع فرصة لتعزيز الشراكات وبناء التحالفات اللازمة لتعبئة الموارد والخبرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥- تحديد التحديات وتبادل الحلول: يوفر المنتدى مساحة للدول لمناقشة التحديات المشتركة التي تواجهها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتبادل الحلول المبتكرة والدروس المستفادة. هذا التفاعل يُسهم في تسريع وتيرة التقدم ومعالجة العقبات.

[1] The High-Level Political Forum on Sustainable Development, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/25372A_Introduction_to_the_HLPF.pdf?utm_source=chatgpt.com.

٦- رفع الوعي والدعم العام: يُسهم المنتدى في رفع الوعي بأهمية أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والمحلي، ويحشد الدعم العام لهذه الأجندة الطموحة.

باختصار، يُعد المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF)حجر الزاوية في الإطار العالمي لحوكمة التنمية المستدامة، حيث يضمن استمرار الزخم السياسي، ويعزز التعاون، ويدفع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. إلا أن(HLPF) يواجه تحديات رئيسية تتمثل في فجوة التنفيذ بين الأهداف الطموحة والتقدم الفعلي، ونقص التمويل اللازم، وضعف أنظمة البيانات في بعض الدول، بالإضافة إلى تعقيد وترابط أهداف التنمية المستدامة وتأثير الأزمات العالمية. ومع ذلك، يوفر المنتدى فرصًا هامة للحفاظ على الزخم السياسي، وتبادل المعرفة والخبرات بين الدول، وتعزيز الشراكات المتعددة الأطراف، والاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا، ورفع الوعي العام، مع التركيز على ضمان عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب في مسيرة التنمية المستدامة.

*** المراجعات الوطنية الطوعية (VNRs) ودورها في متابعة ال SDGs**

تُمثّل المراجعات الوطنية الطوعية (VNRs) إحدى الأدوات الأساسية التي اعتمدها المجتمع الدولي لمتابعة وتقييم التقدّم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتقوم الدول الأعضاء بتقديم هذه المراجعات على نحو طوعي في المنتدى السياسي رفيع المستوى، حيث تعرض من خلالها التقدّم المحرز على المستوى الوطني في تنفيذ الأجندة العالمية للتنمية.

تُعدّ الـ VNRs بمثابة عملية تقييم ذاتي تقوم بها الدول، وتهدف من خلالها إلى الوقوف على ما تحقق من إنجازات، وما يواجه التنفيذ من تحديات، ضمن رؤية شاملة ومنهجية تشاركية. وتكمن أهمية هذه المراجعات في عدة أهداف رئيسية. فهي أولًا تسهم في تعزيز الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، من خلال تشجيع الحكومات على دمج الأهداف في سياساتها وخططها التنموية. كما تُوفر إطاراً لـتبادل الخبرات بين الدول، يُسهم في نشر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. وتُعد كذلك وسيلة فعّالة لـتحديد التحديات والعقبات التي تعترض طريق التنفيذ، مما يتيح للدول صياغة استجابات أكثر دقة وفعالية.

ومن جهة أخرى، تلعب الـ VNRs دوراً بارزًا في تعزيز الشفافية والمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي، إذ تُقدم تقارير علنية تُمكّن مختلف شرائح المجتمع من الاطلاع على التقدّم المحرز، والمساهمة في متابعته. كما تعمل هذه المراجعات على تحفيز الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، وصولًا إلى الفئات المهمشة، لضمان شمولية العمل التنموي. وفي سبيل ضمان جودة هذه المراجعات وفعاليتها، تلتزم الدول بمجموعة من المبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة.

وتشمل هذه المبادئ: -

١- الشمولية، إذ يجب أن تُغطي المراجعات كافة أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع تقديم رؤية متكاملة للتقدّم المحرز.

٢- المشاركة، من خلال إشراك مختلف الأطراف المعنية في إعداد التقرير، لضمان التمثيل العادل والشامل.

٣- الشفافية، بما يعني تقديم بيانات دقيقة وموثوقة وإتاحتها للجمهور.

٤- التركيز على النتائج، عبر إبراز الإنجازات المُحققة بالأدلة.

٥- وأخيرًا، تعزيز التعلّم، وذلك من خلال استخلاص الدروس المستفادة وتحديد الممارسات الفضلى وتقديم توصيات بنّاءة لتحسين الأداء المستقبلي.

في ضوء ذلك، لا تُعتبر المراجعات الوطنية الطوعية مجرد تقارير دورية، بل هي عملية استراتيجية تمكّن الدول من تعزيز التعلّم المؤسسي، وتوسيع المشاركة المجتمعية، وتحقيق التقدّم الحقيقي في مسار التنمية المستدامة.

*** الفرص والتحديات في مسار المراجعات الوطنية الطوعية**

١- الفرص: تتيح الـ VNRs عددًا من الفرص الجوهرية التي يمكن للدول البناء عليها. فهي تُسهم في تعزيز التخطيط المتكامل لأهداف التنمية المستدامة، من خلال ربط هذه الأهداف بالخطط التنموية الوطنية الحالية، وتوحيد الجهود نحو رؤية موحدة. كما تُوفر منصة مهمة لـعرض التحديات والاحتياجات الوطنية، ما يمكن أن يسهم في جذب الدعم الدولي والمساعدات الفنية من الشركاء الإنمائيين. وبالإضافة إلى ذلك، تُمثل الـ VNRs أداة فعالة لـتعزيز الوعي العام بأهمية التنمية المستدامة، وتشجيع المشاركة المجتمعية الفاعلة في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ. كما تُوفر فرصة لبناء شبكات للمعرفة وتبادل الخبرات بين الدول، مما يعزّز من التعلم المشترك ويُمهّد الطريق نحو ابتكار حلول جديدة وفعّالة لتحقيق الأهداف الأممية. في هذا السياق، فإن ضمان فاعلية الـ VNRs يتطلّب مواجهة التحديات المؤسسية والتقنية عبر الاستثمار في القدرات الوطنية، وتكريس مبدأ الشفافية، وضمان مشاركة شاملة ومنصفة، بالتوازي مع استثمار الفرص المتاحة لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة بشكل أكثر شمولًا واستدامة.

٢- التحديات : رغم ما تحققه المراجعات الوطنية الطوعية (VNRs)من فوائد كبيرة في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها لا تخلو من تحديات عملية ومؤسسية تعيق تحقيق أقصى قدر من الفعالية والتأثير. ومن أبرز هذه التحديات مسألة جودة البيانات وتوافرها، إذ تُواجه العديد من الدول صعوبات في جمع بيانات شاملة وموثوقة تغطي جميع مؤشرات التنمية، لا سيما تلك المصنّفة حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي، مما يؤثر على دقة التقييم. إلى جانب ذلك، تُعد القدرات المؤسسية المحدودة عائقًا أمام بعض الدول، حيث تفتقر إلى المهارات والأدوات الكافية في مجالات جمع البيانات، وتحليلها، وإعداد التقارير، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات الفاعلة، سواء الحكومية أو غير الحكومية. كما يُمثل ضمان مشاركة فعالة وذات مغزى لجميع أصحاب المصلحة، وخاصة الفئات المهمشة، تحديًا مستمرًا، رغم أن هذه المشاركة تُعد من الركائز الأساسية لنجاح عملية التقييم. ومن التحديات الأخرى التي قد تقلل من موضوعية المراجعات مسألة التسييس، حيث قد تتحوّل بعض التقارير إلى أدوات لتسويق الإنجازات الحكومية بدلاً من التركيز على التقييم الصادق للتقدّم والتحديات، مما يؤثر على الشفافية ويُضعف من مصداقية النتائج.

*** تجربة دولة قطر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والالتزامات الطوعية**

تُعد دولة قطر نموذجًا بارزًا في التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث دمجت هذه الأهداف بفاعلية في خططها واستراتيجياتها الوطنية، وفي مقدمتها

رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وقد تجلى هذا الالتزام في تقديمها لتقارير المراجعة الوطنية الطوعية (VNRs) التي عكست جهودها المتواصلة والتقدم المحرز في مختلف القطاعات. يُقدم هذا القسم تحليلًا معمقًا لتجربة قطر، بدءًا من السياق الوطني للتنمية المستدامة، مرورًا بتحليل تقاريرها الطوعية، وصولًا إلى التزاماتها المستقبلية في سياق المنتدى السياسي رفيع المستوى ٢٠٢٥.

*** السياق الوطني للتنمية المستدامة في قطر**

١- رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠: تُشكل رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ الإطار الاستراتيجي الشامل للتنمية في الدولة، وتهدف إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتوفير مستوى معيشي مرتفع لشعبها بحلول عام ٢٠٣٠. ترتكز الرؤية على أربع ركائز أساسية:-

١- التنمية البشرية: تهدف إلى تطوير سكان قطر ليتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر.

٢- التنمية الاجتماعية: تهدف إلى بناء مجتمع عادل وآمن ومستقر، يحافظ على قيمه وتقاليده.

٣- التنمية الاقتصادية: تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع وتنافسي ومستدام، قادر على تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

٤- التنمية البيئية: تهدف إلى إدارة البيئة القطرية بشكل مستدام لضمان استمرارها للأجيال القادمة.

شكل رقم (2): من إعداد الباحث، بالاعتماد على رؤية قطر2030 وأهداف التنمية المستدامة.

تتوافق هذه الركائز بشكل وثيق مع أهداف التنمية المستدامة، مما يسهل دمج الأهداف الأممية في الخطط والبرامج الوطنية. فعلى سبيل المثال، تُساهم ركيزة التنمية البشرية في تحقيق أهداف مثل التعليم الجيد (الهدف ٤) والصحة الجيدة والرفاه (الهدف ٣)، بينما تُدعم ركيزة التنمية الاقتصادية أهدافًا مثل العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف ٨) والصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف ٩). أما ركيزة التنمية البيئية، فتُعنى بشكل مباشر بأهداف مثل المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف ٦) والعمل المناخي (الهدف ١٣) والحياة في البر (الهدف ١٥). وقد أسهمت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ في مواءمة السياسات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، حيث شكلت المرجعية الأساسية لإعداد الخطط التنموية والالتزامات الطوعية التي قدمتها الدولة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى(HLPF).

*** سياسات قطر الاستراتيجية والبرامج الداعمة لSDGs**

تعمل دولة قطر من خلال سياساتها الاستراتيجية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التي تركز على بناء اقتصاد متنوع ومتوازن يحافظ على الموارد الطبيعية ويعزز الرفاه الاجتماعي. حيث

تتضمن هذه السياسات مبادرات تهدف إلى تعزيز التعليم والصحة، وحماية البيئة، ودعم الابتكار، وتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة. كما تدعم قطر أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة عبر التزاماتها الوطنية والدولية، من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تنموية تعزز من جودة الحياة وتقلل من الآثار البيئية السلبية. وتبرز هذه الجهود في مشاريع مثل تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الشمول الاجتماعي، مما يجعل قطر نموذجًا رائدًا في المنطقة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية البيئية والاجتماعية.

أُطلقت إستراتيجية التنمية الوطنية الأولى (٢٠١١–٢٠١٦) لدولة قطر في مارس ٢٠١١، وقد التزمت هذه الاستراتيجية بتحقيق تنمية مسؤولة تضمن الالتزام بزيادة رفاه جميع المواطنين القطريين، كما تضمن التوازن في مختلف المجالات، اهمها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والرعاية الصحية. وقد نجحت هذه الاستراتيجية في رفع مستوى الوعي بأهمية الاستدامة إضافة إلى تحديد المسار نحو تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

واستكمالًا لهذا النهج، تم إعداد إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018–٢٠٢٢) بالاستفادة من خبرات المرحلة السابقة، والأخذ بعين الاعتبار التحديات التي ظهرت والنجاحات المحققة. وقد جرى دمج أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأهدافها الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩ ضمن القطاعات الثمانية المكونة لهذه الإستراتيجية والتي تشمل التنمية البشرية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية، الثقافة، الرياضة، الشباب والبنية التحتية بما يضمن توافق السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية. ومن هنا، انضمت قطر إلى مشروع التحول والتحديث في نظام الإحصاءات الرسمية الذي تديره شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، بهدف بناء نظام إحصائي حديث يلبي احتياجات المستخدمين الوطنيين والدوليين، ويسمح برصد التطورات التنموية على المستويين الوطني والدولي. كما مكّن هذا المشروع من توفير ٢٣٠ مؤشرًا متفقًا عليها دوليًا في إطار اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وإنتاج تقارير وطنية دقيقة، وتزويد المنظمات الدولية بالبيانات اللازمة لإصدار تقارير التنمية العالمية.

وفي الإطار نفسه، أطلقت دولة قطر الاستراتيجية الوطنية الثالثة (٢٠٢٤–٢٠٣٠) في يناير ٢٠٢٤، وهي المرحلة الأخيرة لتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. فتعتمد الاستراتيجية على سبع مخرجات وطنية متكاملة ضمن إطار تنموي يشمل النمو الاقتصادي المستدام، الاستدامة المالية، تمكين القوى العاملة، التماسك الاجتماعي، جودة الحياة، الحوكمة الحكومية المتميزة، والاستدامة البيئية. وتستهدف تحقيق نمو اقتصادي غير نفطي بنسبة ٤٪ سنويًّا، وزيادة إنتاجية القوى العاملة ٢٪ سنويًّا، واستقطاب ١٠٠ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي، مع تقليل الانبعاثات ٢٥٪، ورضا الخدمات الحكومية إلى أكثر من ٨٥٪. وتعتمد على تعزيز دور القطاع الخاص، الرقمنة، وإصلاح القوانين لتحفيز الاستثمار، مدعومة بحزمة من الإعفاءات والتسهيلات لمواجهة.

عملت قطر على مواءمة أكثر من ٦٠ استراتيجية وطنية مع أهداف التنمية المستدامة من خلال استراتيجيتها الوطنية الثالثة (٢٠٢٤–٢٠٣٠)، مع تطوير آلية رصد متقدمة عبر شبكة وطنية للبيانات تضم ١٢٣ جهة، مما مكنها من توفير ١٦٩ مؤشرًا و٦٩٦٠ متغيرًا تم تحميلها على منصة الأمم المتحدة، وهو ما جعلها نموذجًا يُحتذى به

في المنطقة. كما عززت دولة قطر شراكاتها الدولية من خلال تعاون استراتيجي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للفترة (٢٠٢٤–٢٠٢٨)، فضلاً عن تقديم مساعدات خارجية بقيمة ٤.٨ مليار دولار، خصص ٩٠٪ منها للدول الأقل نمواً و٦٤٪ منها لدعم أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادرة "التعليم فوق الجميع" التي استفاد منها أكثر من ١٠ ملايين طفل في ٦٠ دولة.

فعلى المستوى المحلي، أظهرت الدراسات أن ٩٨٪ من الشباب القطريين على دراية بالأهداف الأممية، وقد أتيحت لهم فرص المشاركة في صياغة السياسات وتقييم الأداء الوطني ضمن ورش العمل الوطنية لتقرير VNR 2025.وفي هذا السياق، أطلقت دولة قطر برنامج "مندوبي قطر الشباب للأمم المتحدة "الذي تم اطلاقه رسميا في أبريل ٢٠٢٥ على هامش الإيكوسوك(ECOSOC) وتم تدريب ٥٢ شابا لاختيار ٦ شباب منهم وقد شارك الشاب محمد المناعي في جلسات HLPF كأول شاب قطري يتقلد هذا المنصب. والذي تنظمه وزارة الرياضة والشباب بالتعاون مع وزارة الخارجية، بهدف تمكين الشباب القطري وتأهيلهم للتمثيل الفاعل في المحافل الدولية. ويعكس هذا البرنامج، من خلال تدريبه المتخصص في المهارات الدبلوماسية والقيادية، التزام الدولة بتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وتعزيز مشاركة الشباب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بالتعليم الجيد والعمل اللائق[١].

أما على المستوى الدولي، فتواصل دولة قطر تعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية، وفي مقدمتها اليونيسف، من خلال دعم البرامج التنموية التي تستهدف حماية الأطفال، وتحسين جودة التعليم والرعاية الصحية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية. وتأتي هذه الجهود انسجاماً مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والتزام الدولة بأهداف التنمية المستدامة، بما يعزز من قدرة الفئات الهشة على مواجهة التحديات، ويدعم بناء مجتمعات أكثر شمولًا وعدالة على المستويين الوطني والدولي. فمثلاً، استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في فبراير ٢٠٢٤، تستعد دولة قطر لاستضافة القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية خلال الفترة من ٤ إلى ٦ نوفمبر ٢٠٢٥، في حدث دولي بارز يهدف إلى تعزيز الحوار والعمل الجماعي من أجل التنمية المستدامة. وتمثل هذه القمة امتداداً للقمة الأولى التي عُقدت في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، والتي وضعت عشرة التزامات رئيسية شملت القضاء على الفقر، الحد من عدم المساواة، وتعزيز التكامل الاجتماعي. ومن المتوقع أن تسهم قمة الدوحة في تجديد الالتزامات الدولية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مع التركيز على الترابط بين التنمية الاقتصادية، التقدم الاجتماعي، وحماية البيئة.

وسعت دولة قطر جاهدة للمحافظة على سلامة البيئة من خلال العديد من المبادرات. فبحلول ٢٠٢١، أحرزت قطر نقلة نوعية بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للبيئة وتغير المناخ واعتماد الخطة الوطنية لتغير المناخ (NCCAP)، التي حددت هدفاً بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٥٪ بحلول ٢٠٣٠. كما انضمت لمبادرات عالمية مثلGlobal Methane Pledge للحد من انبعاثات الميثان بنسبة ٣٠٪، واعتمدت برامج متقدمة للكشف عن تسربات الغاز (LDAR) والانضمام لمعايير OGMP 2.0.هذه السياسات عززت التزام قطر

بالشفافية والمشاركة في المبادرات الدولية. وقد ارتبط التقرير بـــالمخطط الوطني التنموي (٢٠١٨—٢٠٢٢)ومواءمة الأهداف الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبرزت على أرض الواقع مشاريع تنموية وبيئية رائدة مثل (مشيرب) وسط الدوحة الذي يعد أول مشروع تجديد حضري مستدام عالميًا، ونظام QSAS الذي أدرج ضمن المواصفات الإنشائية لدعم البناء الأخضر، إضافة إلى تنظيم معرض الدوحة الدولي للبستنة (٢٠٢٣—٢٠٢٤) الذي ركز على حلول مكافحة التصحر. وخلال الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥، عملت دولة قطر على تعزيز التزاماتها من خلال تنفيذ برامج التعويض الطوعي للكربون عبر الخطوط الجوية القطرية والشركات الوطنية، ودعم مشاريع بيئية معتمدة تقلل الانبعاثات. كما ساهمت بتمويلات مهمة لدعم الدول الأقل نمواً ضمن برنامج الدوحة للعمل (٢٠٢٢—٢٠٣١)، وقدمت دعماً فنياً ومالياً لتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات التنموية.

كما شكل تنظيم دولة قطر لبطولة كأس العالم FIFA 2022 مثالًا بارزًا على قدرتها في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة وتحويلها إلى إنجازات عملية. فقد اعتمدت قطر في هذا الحدث العالمي على ملاعب قابلة للتفكيك وإعادة الاستخدام، مثل استاد ٩٧٤الذي صُمم بالكامل من حاويات شحن قابلة لإعادة التدوير، ليكون أول ملعب من نوعه في تاريخ المونديال. وجزء من استاد المدينة التعليمية واستاد لوسيل الذي سيتحول الى موقع يستغل لأغراض اخرى كالتسوق والخدمات الصحية. كذلك، تم استغلال البطولة لإبراز التزام الدولة بحماية البيئة، تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة والمياه، وتشجيع النقل المستدام. هذا النموذج لم يقتصر تأثيره على نجاح الحدث الرياضي فحسب، بل عكس أيضًا رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ في جعل الاستدامة نهجًا عمليًا يدعم سمعة الدولة العالمية كمركز للابتكار والتنمية المستدامة.

وفي ٢٠٢٥، دشنت وزارة البيئة والمناخ النظام الوطني للقياس والإبلاغ والتحقق (MRV) لمتابعة خفض الانبعاثات وتقديم تقارير شفافة للأمم المتحدة، إضافة إلى استضافة ورش عمل إقليمية لتنسيق سياسات المناخ في دول مجلس التعاون. ولكن رغم النجاحات الكبيرة في بناء الأطر المؤسسية وتنفيذ سياسات بيئية متقدمة، واجهت قطر بعض الانتقادات، خاصة فيما يتعلق بإعلان حياد كأس العالم ٢٠٢٢ من الناحية الكربونية، إذ شككت بعض الجهات في دقة حسابات الانبعاثات وتعويضها. ومع ذلك، يظل المسار العام إيجابياً، حيث نجحت قطر في تحويل التزاماتها الطوعية إلى سياسات ملموسة، ما يجعلها من الدول النشطة في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠.

وأولت دولة قطر اهتماماً كبيراً لبناء إطار مؤسسي وتشريعي قوي يدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما تم إنشاء لجان وطنية وفرق عمل متعددة القطاعات لتنسيق الجهود ومتابعة التقدم، مثل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. كما تم إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في مجالات مثل حماية البيئة، وتنظيم سوق العمل، وتوفير الخدمات الاجتماعية، وتعزيز حقوق الإنسان. إذ تساهم هذه الأطر في توفير البيئة المواتية لتحقيق الأهداف على أرض الواقع، وتُعزز من قدرة الدولة على الاستجابة للتحديات التنموية. فعلى سبيل المثال قام المجلس الوطني للتخطيط، ممثلًا بإدارة الإحصاءات وبالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية المختلفة، برصد إنتاج المؤشرات الوطنية المتعلقة بأهداف

التنمية المستدامة. وقد أظهرت النتائج توفر ٢٠٨ مؤشرات من أصل ٢٤٨ مؤشراً، أي ما يعادل ٨٣.٩٪ من إجمالي المؤشرات. في المقابل، هناك ٢٨ مؤشراً (١١.٣٪) غير متوفرة وتتطلب إجراء مسوح ميدانية أو الاعتماد على السجلات الإدارية لاستكمال بياناتها. كما تبين أن ١٠ مؤشرات (٤.٠٪) لا تنطبق على دولة قطر، في حين أن هناك مؤشرين فقط (٠.٨٪) يتم احتسابهما من خلال بيانات المنظمات الدولية. وبذلك تصل النسبة الإجمالية لتوفر البيانات، بما في ذلك المؤشرات المحسوبة من قبل المنظمات إلى ٨٨.٧٪[1].

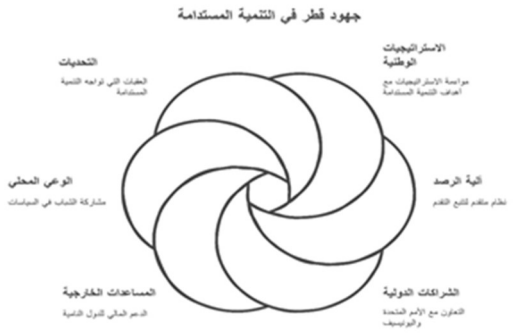

شكل رقم (٣): من إعداد الباحث، بالاعتماد على سياسات قطر الاستراتيجية.

*** الالتزامات الطوعية لدولة قطر ومدى النجاح في إنجازها**

تضمنت تجربة قطر في إعداد الـ VNRs العديد من الممارسات الفضلى، مثل: –

١– المشاركة الشاملة: حرصت قطر على إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات والجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، في عملية إعداد التقرير، مما أضفى عليه مصداقية وشمولية.

٢– الاستفادة من البيانات: استخدمت قطر البيانات المتاحة لتقييم التقدم وتحديد الفجوات، مما ساعد في توجيه السياسات والبرامج المستقبلية.

٣– التركيز على الأولويات الوطنية: ربطت قطر أهداف التنمية المستدامة برؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وأولوياتها التنموية، مما ضمن التكامل والاتساق بين الأجندة الوطنية والأجندة العالمية. ومن الدروس المستفادة أن التزام القيادة السياسية والدعم المستمر هما عاملان حاسمان في دفع عجلة التنمية المستدامة. كما أن بناء القدرات الوطنية وتعزيز الشراكات الفعالة يسهمان بشكل كبير في تحقيق الأهداف، ويُمكنان الدولة من مواجهة التحديات بفاعلية.

٤– دور الشراكات وأصحاب المصلحة: لعبت الشراكات دوراً محورياً في نجاح قطر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. حيث تم تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. إضافة إلى ذلك ساهمت هذه الشراكات في تعبئة الموارد وتبادل الخبرات، وتنفيذ المبادرات المشتركة التي تدعم تحقيق الأهداف. على سبيل المثال، تُعد الشراكات بين الحكومة والجامعات ومراكز الأبحاث أساسية لتطوير حلول مبتكرة للتحديات التنموية.

قدمت دولة قطر تقارير مراجعة وطنية طوعية شاملة كان آخرها في عام ٢٠٢٥، وتعكس هذه التقارير التزام الدولة بالشفافية والمساءلة وتوضح التقدم الذي

[5] اخذ من وزارة الرياضة والشباب عن انطلاق اللقاء التعريفي للدفعة الثانية من برنامج مندوبي قطر الشباب للأمم المتحدة.

[1] حسب المجلس الوطني للتخطيط حققت دولة قطر نسبة ٨٨,٧ % من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة بحلول ٢٠٣٠، جاء ذلك في احصائية للمجلس الوطني للتخطيط حول التقدم الذي أحرزته الدوحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أحرزته في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتناولت هذه التقارير إنجازات قطر وتحدياتها في مسيرتها نحو تحقيق هذه الأهداف.

أول استعراض طوعي كان في عام ٢٠١٧. وقد أظهر هذا التقرير كيفية دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٧-٢٠٢٢). وأشار التقرير إلى أن هذا الدمج تم بالتوازي مع تطوير الاستراتيجية، مما جعل التنمية المستدامة جزءًا أساسيًا من سياسات الدولة. وشاركت في عملية التنفيذ جهات حكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومؤسسات أكاديمية وبحثية، مع التركيز على الابتكار والبحث العلمي. كما أكد التقرير على أن قطر اعتمدت التخطيط الاستراتيجي منذ إطلاق استراتيجيتها الأولى (٢٠١١-٢٠١٦)، والتي حققت إنجازات في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية والطاقة وغيرها، تجسيدًا لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

سعت قطر منذ عام ٢٠١٧ إلى تعزيز مكانتها في قضايا التنمية المستدامة والمناخ من خلال التزامات طوعية على المستويين الوطني والدولي. فقد صادقت رسميًا على اتفاق باريس للمناخ وأكدت التزامها بخفض الانبعاثات، ودعمت مبادرة التحالف العالمي للأراضي الجافة لمكافحة التصحر. وتأتي هذه الخطوات في إطار سعي هذه الدولة لتعزيز دورها في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة عبر سياسات وطنية تهدف إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد والاعتماد على الطاقة المتجددة.

في عام ٢٠١٨، قدمت قطر استعراضها الوطني الطوعي الثاني للأمم المتحدة، والذي ركز على بيان الإنجازات الملموسة في مجالات مثل إدارة المياه والطاقة، وتطوير المدن المستدامة، وحماية النظم البيئية، وتوسيع الشراكات العالمية. وأشار التقرير إلى أن قطر حققت نجاحات كبيرة، مثل ضمان حصول ٩٩٪ من السكان على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وتقليل فاقد المياه إلى ١٠٪. وفي قطاع الطاقة، طورت قطر مشاريع للطاقة الشمسية وخفضت استهلاك الفرد للكهرباء بنسبة ١٨٪. كما شهدت الدولة تحسينات في البنية التحتية والنقل العام وزادت مساحاتها الخضراء. وعلى الصعيد البيئي، زادت المساحات المحمية لتغطي ٣٠٪ من مساحة الدولة. على الرغم من هذه الإنجازات، واجهت قطر تحديات مثل النمو السكاني السريع، وضغوط الاستهلاك، والحاجة إلى تسريع الاستثمار في الطاقة المتجددة.

وفي عام ٢٠٢١، نشرت قطر مراجعتها الوطنية الطوعية الثالثة، التي شملت أكثر من ٩٠٠ نقطة بيانات و٣٠ دراسة حالة بمشاركة واسعة من مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشباب. وقد ارتبط هذا التقرير بالمخطط الوطني التنموي (٢٠١٨-٢٠٢٢) وتم فيه مواءمة الأهداف الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأظهر التقرير تقدمًا في عدة مجالات حيوية، ففي مجال الأمن الغذائي (الهدف ٢): لم تقتصر جهود قطر على تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي، بل شملت أيضًا ترشيد الاستهلاك وتقليل الهدر. أما في قطاع الصحة (الهدف ٣): طورت قطر نظام رعاية صحية متكامل وعالي الجودة، ودعمته باستراتيجيات وطنية شاملة للبنية التحتية والقوى العاملة. وفي مجال التعليم (الهدف ٤): استثمرت قطر بشكل كبير في تطوير نظام التعليم، وتحسين جودة مخرجاته، وتوفير فرص تعليمية للجميع، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس.

وفيما يتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف ٨): ارتكز النمو الاقتصادي على نظام إداري كفؤ واستقرار سياسي، مع إصلاحات في سوق العمل مثل استبدال نظام الكفالة وتحديد حد أدنى للأجور. كما أولت قطر اهتمامًا كبيرا للحد من أوجه عدم المساواة (الهدف ١٠): حيث كرست قطر مبادئ العدالة والمساواة في دستورها وحققت تقدمًا في مؤشر التنمية البشرية. وفي سياق الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف ١٢): فقد تبنت قطر خططًا لترشيد استهلاك الطاقة والمياه والغذاء، والحد من النفايات، مع التركيز على إعادة التدوير. وبالنسبة للعمل المناخي (الهدف ١٣): فصادقت قطر على الاتفاقيات الدولية ونفذت مشاريع لتقليل الانبعاثات، وأطلقت الاستراتيجية الوطنية للبيئة وتغير المناخ، ووضعت هدفًا لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وأخيرا في مجالي السلام والعدل (الهدف ١٦) والشراكات (الهدف ١٧): أكدت قطر على بناء مجتمع آمن ومستقر، ولعبت دورًا فاعلًا في الشراكات الدولية وتقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية.

وأخيرا، في ٢٣ يوليو ٢٠٢٥، قدمت قطر استعراضها الوطني الطوعي الرابع في منتدى HLPF 2025. وخلال هذا المنتدى، تحدث الدكتور عبد العزيز بن ناصر بن مبارك الخليفة ممثل المجلس الوطني للتخطيط بدولة قطر عن التقدم الوطني في تنفيذ أهداف ٢٠٣٠ ودمجها في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (٢٠٢٤–٢٠٣٠). وأكد على النهج الشامل للمجتمع الذي شارك فيه القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. كما تميزت المشاركة بدور محوري للشباب القطري، الذين قدموا مداخلة رسمية سلطت الضوء على أهمية إشراكهم كعنصر فاعل في صياغة السياسات الدولية. وأسفرت المشاركة عن توصيات عملية مثل ضرورة إنشاء منصات للحوار الشبابي وتطوير أدوات إعلامية لتعزيز الحضور الرقمي.

بناءً على ما تقدم، يتبين أن دولة قطر نجحت في تحويل أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأمم المتحدة ٢٠٣٠ إلى واقع ملموس ينعكس في مختلف جوانب الحياة اليومية، بعيدًا عن كونها مجرد التزامات نظرية أو تقارير شكلية. فقد دمجت الدولة مبادئ الاستدامة في سياساتها الوطنية وبرامجها التنموية، بدءًا من تطوير البنية التحتية المستدامة وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة، وصولًا إلى الاستثمار في التعليم، الصحة، وحماية البيئة. وبذلك أصبحت قطر مثالًا يحتذى به في ترجمة الأهداف الأممية إلى ممارسات عملية تُسهم في بناء مجتمع متوازن ومزدهر للأجيال الحالية والقادمة.

*** التحديات والفرص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الدولي**

يواجه العالم برمّته، بما في ذلك الدول المتقدمة والنامية، تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. هذه التحديات تتطلب جهودًا متضافرة وابتكارًا في السياسات والممارسات. في الوقت نفسه، توفر هذه الأهداف فرصًا فريدة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. يُسلط هذا القسم الضوء على أبرز التحديات التي تواجه الدول في مسيرتها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم الالتزامات الطوعية، بالإضافة إلى الفرص المتاحة لتعزيز التنفيذ من خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى والالتزامات الطوعية.

١- التحديات التي تواجه الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم الالتزامات الطوعية: تُعد التحديات التي

تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة متعددة الأوجه، وتتراوح بين قضايا التمويل والقدرات إلى التحديات الجيوسياسية والبيئية. يأتي في مقدمتها نقص التمويل، حيث تُعد الفجوة التمويلية من أكبر العوائق، خصوصًا في الدول النامية، إذ يتطلب تحقيق الأهداف استثمارات ضخمة في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وحماية البيئة، بينما لا يزال التمويل المتاح من المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات الخاصة غير كافٍ لتلبية الاحتياجات المقدّرة بمليارات الدولارات سنويًا.

كما تُعد ضعف القدرات المؤسسية والبشرية تحديًا جوهريًا، إذ تعاني كثير من الدول من نقص في الخبرات الفنية، وضعف في جمع وتحليل البيانات، وتدني التنسيق بين الجهات الحكومية، إلى جانب قلة الموارد البشرية المدربة، مما يُضعف من قدرتها على تخطيط وتنفيذ ومتابعة السياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة بفاعلية. وتُفاقم الصراعات والأزمات الإنسانية مثل الكوارث الطبيعية والأوبئة من هذه التحديات، نظرًا لتأثيرها المباشر في تدمير البنى التحتية، ونزوح السكان، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما يُعيد الدول سنوات إلى الوراء، خاصة في أهداف القضاء على الفقر والجوع والصحة الجيدة.

من جهة أخرى، يُمثّل تغير المناخ تهديدا وجوديًا للتنمية المستدامة، حيث يؤثر على الأمن الغذائي والمائي، ويزيد من الظواهر الجوية المتطرفة، ويُهدد سبل العيش، خاصة في الدول الأكثر تأثرًا، وهو ما يتطلب التزامًا عالميًا بخفض الانبعاثات والتكيف مع آثار التغير المناخي عبر استثمارات ضخمة وتغييرات هيكلية في الاقتصادات.

وتُضاف إلى ذلك أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، إذ تؤثر الفجوات في الوصول إلى التعليم، والصحة، والفرص الاقتصادية، والمشاركة السياسية، سلبًا على تحقيق التنمية الشاملة، ولا سيما أهداف الحد من عدم المساواة والمساواة بين الجنسين. أما على صعيد تقارير المراجعة الوطنية الطوعية(VNRs) ، فهناك تحديات إضافية تواجه الدول في إعدادها وتقديمها، أبرزها صعوبة الحصول على بيانات موثوقة ومصنفة تعكس التقدم الحقيقي، خاصة على المستوى المحلي أو بين الفئات المهمشة، إضافة إلى صعوبة ضمان مشاركة شاملة وذات مغزى لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المجتمع المدني والفئات الأقل تمثيلًا، إلى جانب تحديات تتعلق بـــاستدامة العملية نفسها بعد تقديم التقارير، حيث يتطلب الأمر آليات متابعة فعالة لضمان توظيف النتائج والتوصيات في رسم السياسات والبرامج المستقبلية.

٢- الفرص المتاحة لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال HLPF والالتزامات الطوعية: على الرغم من التحديات المتعددة التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تُوفر آليات المتابعة والاستعراض، وعلى رأسها المنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF) وتقارير المراجعة الوطنية الطوعية(VNRs) ، فرصًا مهمة لتعزيز تنفيذ هذه الأهداف على المستويات كافة. إذ تُسهم هذه المنصات في تعزيز الحوار وتبادل الخبرات بين الدول، من خلال عرض النجاحات والتحديات ومشاركة الممارسات الفضلى، بما يتيح فرص التعلّم الجماعي وتبنّي السياسات الفعالة والنهج المؤسسية المجدية والابتكارات التكنولوجية الناجحة. كما تُعد محفّزًا فاعلًا في تعبئة الموارد وتعزيز الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني

والمنظمات الدولية، من خلال تسهيل التعاون وتبادل المعرفة، بما يساعد على ردم الفجوة التمويلية وتوسيع نطاق العمل المشترك نحو تحقيق الأهداف.

وبالإضافة إلى ذلك، تُسهم تقارير الـــ VNRsفي تعزيز المساءلة والشفافية على المستوى الوطني، إذ تُلزم الحكومات بإجراء تقييم موضوعي لأدائها وتقديم تقارير علنية حول مدى التقدّم المحرز، الأمر الذي يعزز من مشاركة المواطنين والرقابة المجتمعية، ويُمكّنهم من محاسبة حكوماتهم على التزاماتها الدولية. ومن ناحية أخرى، يُتيح المنتدى فرصة لاستكشاف سبل توظيف الابتكار والتكنولوجيا في دفع عجلة التنمية، من خلال تبادل المعرفة بشأن التطبيقات التكنولوجية الحديثة كتحليل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وحلول الطاقة المتجددة، وغيرها من الابتكارات التي تُسهم في تسريع التقدّم. كما يُشجع المنتدى على التكامل بين السياسات التنموية عبر تبنّي نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار الترابط بين أهداف التنمية المستدامة المختلفة، بما يُعزز من اتساق السياسات ويُضاعف أثرها التراكمي.

وأخيرًا، تُعد هذه الآليات أدوات فعّالة في تعزيز الوعي العام بأهمية أهداف التنمية المستدامة، من خلال فعاليات المنتدى ونشر تقارير الـــVNRs ، مما يُسهم في توسيع المشاركة المجتمعية، وحشد الدعم الشعبي، وتمكين مختلف فئات المجتمع من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي.

*** التوصيات**

تُقدم هذه الورقة مجموعة من التوصيات المستندة إلى التحليل الشامل للمنتدى السياسي رفيع المستوى، ودور الالتزامات الطوعية، وتجربة دولة قطر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتهدف هذه التوصيات إلى تعزيز فعالية آليات المتابعة والاستعراض، وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

*** توصيات للسياسات والممارسات**

١- تعزيز دور HLPF كمنصة للعمل: يجب أن يتحول المنتدى السياسي رفيع المستوى من مجرد منصة لتقديم التقارير إلى محرك للعمل الملموس، من خلال التركيز على تبادل الحلول العملية والممارسات الفضلى، وتسهيل الشراكات الهادفة. ينبغي أن يُركز HLPF 2025 بشكل خاص على تحديد المجالات التي تحتاج إلى تسريع للجهود وتقديم توصيات واضحة للدول الأعضاء، مع التركيز على آليات التنفيذ والتمويل.

٢- تحسين جودة وفعالية الالتزامات الطوعية (VNRs): يجب على الدول تحسين جودة البيانات والإحصاءات المستخدمة في إعداد الـــ VNRs، مع التركيز على البيانات المصنفة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. كما ينبغي تعزيز المشاركة الشاملة والفعالة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، في جميع مراحل إعداد الـــ VNRs. ويُشجع على تقديم تقارير أكثر تحليلية تركز على الدروس المستفادة والتحديات المتبقية، بدلاً من مجرد عرض الإنجازات.

٣- الاستفادة من تجربة دولة قطر: يمكن للدول الأخرى أن تستلهم من تجربة قطر في دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز الشراكات. يُشجع على تبادل الخبرات بين قطر والدول الأخرى من خلال ورش العمل والبرامج التدريبية، ونشر

الممارسات الفضلى التي طبقتها قطر في مجالات مثل التعليم والصحة والتنويع الاقتصادي.

٤- تعزيز التمويل والشراكات: يجب على المجتمع الدولي زيادة الدعم المالي والتقني للدول النامية لمساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما ينبغي تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستثمار المسؤول في المشاريع التي تدعم التنمية المستدامة، مع التركيز على آليات التمويل المبتكرة التي تُسهم في سد الفجوة التمويلية.

*** الخلاصة الرئيسية للورقة البحثية**

ختامًا تؤكد هذه الورقة على الدور المحوري للمنتدى السياسي رفيع المستوى والالتزامات الطوعية في دفع أجندة التنمية المستدامة. وتُظهر تجربة دولة قطر التزامًا قويًا وتقدمًا ملموسًا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مما يجعلها نموذجًا قيمًا للدراسة. وعلى الرغم من التحديات العالمية والمحلية، فإن الفرص المتاحة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والابتكار تُبشر بمستقبل أفضل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأخيرا إن النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ يتطلب تضافر الجهود على جميع المستويات، وتبني نهج شامل ومتكامل يراعي الترابط بين الأهداف المختلفة.

*** المراجع**

أولاً- المراجع العربية

الأمم المتحدة، الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة، قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣. تم الاسترجاع من https://docs.un.org/ar/A/RES/78/1

الأمم المتحدة، الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورة عام 2024، التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٢٣-٢٤ تموز/يوليه٢٠٢٤، https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2024/secretary-general-sdg-report-2024--AR.pdf

الأمم المتحدة، الجمعية العامة المجلس الإقتصادي والإجتماعي دورة عام ٢٠٢2، التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 23تموز/يوليه ٢٠٢١-٢٢ تموز/يوليه٢٠٢٢، https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2022/secretary-general-sdg-report-2022--AR.pdf

الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: المستقبل الذي نصبو إليه، ريو دي جانيرو، البرازيل ٢٠-٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢، https://docs.un.org/ar/A/CONF.216/16

الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١. https://unstats.un.org/sdgs//report/2021

الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٠. https://unstats.un.org/sdgs/report/2020

الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩. https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/

الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة https://unstats.un.org/sdgs.2018//report/2018

الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة https://unstats.un.org/sdgs.2017//report/2017

الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة https://unstats.un.org/sdgs.2016//report/2016

الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، العصر الصناعي الأخضر الجديد، طفرة محتملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. https://www.un.org/ar/desa/new-green-industrial-age

أخبار الأمم المتحدة، الأمم المتحدة تحذر من التراجع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ١٠ يوليو٢٠٢٣. https://news.un.org/ar/story/2023/07/1121832

استراتيجية التنمية الوطنية، تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر، تعزيز قدرات الشباب القطري إدماج الشباب في عملية التنمية، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، يناير2012.

أهداف أجندة التنمية المستدامة وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر المقدم إلى المنتدى، السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، نيويورك ١٠-١٩ يوليو ٢٠١٧. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/15693Qatar_Arabic.pdf

أهداف أجندة التنمية المستدامة وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، رسائل الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، نيويورك ١٠-١٩ يوليو ٢٠١٧.

الامانة العامة للتخطيط التنموي، رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، تموز/يوليو ٢٠٠٨.

الامانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١١-2017، 2 آذار/مارس ٢٠١١.

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر ٢٠١٧-٢٠٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧.

جهاز التخطيط والاحصاء، الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر لعام ٢٠٢١، المقدم الى المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢١.راض

الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لدولة قطر لعام 2018 المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، نيويورك، الفترة ٩-١٨ يوليو/تموز ٢٠١٨، https://sustainabledevelopment.

un.org/content/documents/195
20SDG_Qatar_Draft_10_lands
cape.pdf

الجمعية العامة المجلس االقتصادي والاجتماعي دورة عام ٢٠٢٥، التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ٢٥ تموز/يوليه-٣٠ تموز/ يوليه٢٠٢٥.
https://unstats.un.org/sdgs/files/
report/2025/secretary-general-
sdg-report-2025--AR.pdf

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء مارس (٢٠١١). استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (٢٠١١ــ٢٠١٧).

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (٢٠١٨). استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨ــ٢٠٢٢). الطبعة الأولى يناير.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
https://www.ohchr.org/ar/sdgs/
ohchrs-work-2030-agenda-
sustainable-development

توقيع اتفاقية بين دولة قطر ومنظمة التحالف العالمي للأراضي الجافة.https://mofa.gov.qa
/جميع-أخبار-
الوزارة/التفاصيل/٢٠١٨/٠٤/١٩/توقيع-
اتفاقية-بين-دولة-قطر-ومنظمة-التحالف-
العالمي-للأراضي-الجافة.

صندوق قطر للتنمية يعرض تجربة دولة قطر في مجال التنمية في جميع أنحاء العالم من خلال مؤتمر "المرافق الصحية من أجل التعليم والصحة"، في نيويورك، ٢٢ يوليو ٢٠١٨.
https://www.qatarfund.or
g.qa/ar/project/صندوق-قطر-للتنمية-
يعرض-تجربة-دولة-قطر-ف/

وزارة التجارة و الصناعة دولة قطر، استراتيجية قطر الوطنية للصناعات التحويلية 2024- 2030، صناعة تحويلية مبتكرة لمستقبل مستدام.

استراتيجية قطر للصحة العامة 2017-2022.
/sites/default/files/public_file_re
p/QAT_Qatar_Public-Health-
Strategy_2018-2022.pdf

أخبار الوزارة، إطلاق برنامج "مندوبي قطر الشباب للأمم المتحدة"، 17 ابريل ٢٠٢٥.
https://www.msy.gov.qa/news/
إطلاق-برنامج-مندوبي-قطر-الشباب-للأمم-
ا/

بيان صحفي، صندوق قطر للتنمية يوقع اتفاقية تمويل الموارد الأساسية للشريك الاستراتيجي منظمة اليونيسف، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٢.
https://www.unicef.org/
mena/ar/صندوق-قطر-للتنمية-يوقع-
اتفاقية-تمويل-الموارد-الأساسية-للشريك-
الاستراتيجي-منظمة/البيانات-الصحفية.

جهاز التخطيط والاحصاء، استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر 2024-2030.

https://cm.gov.qa/ar/SiteAssets/Pages/Third-Qatar-National-Development-Strategy-2024-2030/استراتيجية%٢٠التنمية%٢٠الوطنية%٢٠الثالثة%٢٠لدولة%٢٠قطر%٢٠٢٠٢٤-٢٠٣٠.pdf

الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الاستعراضات الوطنية الطوعية، نسخة ٢٠٢٥. https://hlpf.un.org/sites/default/files/2025-07/VNR%20Handbook%202025%20AR.pdf

الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2023، إصدار خاص، نحو خطة إنقاذ للناس والكوكب، 2023. https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023_Arabic.pdf

ثانياً- المراجع الأجنبية

United Nations. General Assembly, 66/288. The future we want, A/RES/66/288, 27 July 2012, (in Arabic). https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_66_288.pdf.

United Nations. High-Level Political Forum 2025, Under the auspices of ECOSOC. https://hlpf.un.org/2025.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA). High-level Political Forum on Sustainable Development (HLPF). https://www.un.org/en/desa/key-topics/hlpf

United Nations. General Assembly, Resolution adopted by the General Assembly on 25 September 2015, transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, 21 October 2015, A/RES/70/1, Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development. https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_70_1_E.pdf

United Nations. General Assembly, Resolution adopted by the General Assembly

on 25 June 2021, A/RES/75/290 B, 28 June 2021. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n21/168/00/pdf/n2116800.pdf?OpenElement.

United Nations. General Assembly, Resolution adopted by the

t.un.org/content/documents/29410 VNR_Handbook_2022_English.pdf.

The Sustainable Development Goals First Global Webinar for the Voluntary National Reviews to be presented at the2022 United Nations High-Level Political Forum for Sustainable Development. New York and The Hague 25 – 29 October 2021 (virtual).

United Nations. The Sustainable Development Goals Report 2025, Pages 3-6. https://unstats.un.org/sdgs/report/2025/.

United Nations. The Sustainable Development Goals Report 2024. Pages 4-7. https://unstats.un.org/sdgs/report/2024

United Nations. Division for Sustainable Development, Department of Economic and Social Affairs, Synthesis of Voluntary National Reviews, 2016. https://sustainable development.un.org/content/documents/127761701030E_2016_VNR_Synthesis_Report_ver3.pdf

United Nations. Department of Economic and Social Affairs, High-level Political Forum on General Assembly on 29 July 2016, 70/299. Follow-up and review of the 2030 Agenda for Sustainable Development at the global level, 18 August 2016. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n16/241/59/pdf/n1624159.pdf?OpenElement.

United Nations. General Assembly, Resolution adopted by the General Assembly on 9 July 2013, 67/290. Format and organizational aspects of the high-level political forum on sustainable development, A/RES/67/290, 23 August 2013.https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n12/496/00/pdf/n1249600.pdf?OpenElement

United Nations. General Assembly, Resolution adopted by the General Assembly on 23 July 2018, Review of the implementation of General Assembly resolution 68/1 on the strengthening of the Economic and Social Council, A/RES/72/305, 25 July 2018. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n18/235/35/pdf/n1823535.pdf?OpenElement.

Voluntary National Reviews (VNRs). Handbook for preparation of Voluntary National Reviews. https://sustainabledevelopmen

Sustainable Development, 2024 Voluntary National Reviews Synthesis Report.

United Nations. Department of Economic and Social Affairs, High-level Political Forum on Sustainable Development, 2024 HLPF Thematic Review Expert Group Meeting, 7 May 2024.

United Nations. Global Sustainable Development Report 2019: The Future is Now – Science for Achieving Sustainable Development. https://sustainabledevelopment.

un.org/content/documents/24797GSDR_report_2019.pdf.

United Nations.Department of Economic and Social AffairsSustainable Development. https://sdgs.un.org/goals.

International Council For Science. A Guide to SDG Interactions: From Science to Implementation. https://council.science/wp-content/uploads/2017/05/SDGs-Guide-to-Interactions.pdf.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA). Voluntary National Reviews (VNRs). https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs

https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_70_1_E.pdf.